حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 141 الثلاثاء 16 مارس 2021

خفض العجز الكلي في الموازنة الجديدة إلى 6.6% وتحقيق فائض أولي 1.5%

الرئيس السيسي يوجه برفع الحد الأدنى للأجور إلى 2400 جنيه وزيادة المعاشات 13%

حابي

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس بإقرار زيادات في مرتبات العاملين بالجهاز الإداري للدولة بنحو 37 مليار جنيه، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 2400 جنيه، وإقرار علاوتين بتكلفة نحو 7.5 مليار جنيه، الأولى: علاوة دورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 7% من الأجر الوظيفي، والثانية علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 13% من المرتب الأساسي.

كما وجه الرئيس السيسي بزيادة الحافز الإضافي لكل من المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بتكلفة إجمالية نحو 17 مليار جنيه، وزيادة قيمة المعاشات بنحو 13% بتكلفة إجمالية نحو 31 مليار جنيه، وترقية الموظفين المستوفين اشتراطات الترقية في 30/6/2021، بما يحقق تحسنًا في أجورهم بقيمة علاوة الترقية المقررة قانونًا بتكلفة تقدر بنحو مليار جنيه، وتخصيص حافز مالي يقدر بنحو 1.5 مليار جنيه للعاملين المنقولين إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

جاءت توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال اجتماعه أمس مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية، بحضور أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، والدكتور إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية للخزانة العامة.

إقرار زيادات في مرتبات العاملين بالجهاز الإداري بنحو 37 مليار جنيه.. وعلاوتين بإجمالي 7.5 مليار جنيه

الرئيس عبد الفتاح السيسي

وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي، أن وزير المالية عرض أبرز ملامح مشروع موازنة العام المالي 2022-2021، والتي تضمنت نموًا قدره 9% عن تقديرات العام الحالي، وتستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو 6.6% من الناتج المحلي، وتحقيق فائض أولي قدره 1.5% من الناتج المحلي، واستمرار الحفاظ على معدلات المديونية.

كما أشار الدكتور محمد معيط إلى أن الموازنة تسعى إلى مواصلة جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا، وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين.

كما تستهدف الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية، ومساندة النشاط الاقتصادي خاصةً أنشطة الصناعة والتصدير، ودفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن، والتركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية خاصةً الصحة والتعليم.

تخصيص حافز مالي يقدر بنحو 1.5 مليار جنيه للعاملين المنقولين إلى العاصمة الإدارية الجديدة

وأضاف وزير المالية أنه سيتم تخصيص 2.1 مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات لتغطية نحو 70 ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكي، إلى جانب استمرار التركيز على تطوير منظومة التعليم والصحة بما فيها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأحوال المالية للمدرسين والأطباء، فضلًا عن مواصلة الدعم المقدم لقطاعي الصناعة والتصدير.

وأضاف المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس السيسي اطلع كذلك خلال الاجتماع على مستجدات تطوير المنظومة الضريبية، حيث وجه بالإسراع في استكمال مشروعات التحول الرقمي وحوكمة المنظومة، والانتهاء منها قبل نهاية السنة المالية المقبلة.

في خطوة جديدة لدعم القطاع الصناعي

المركزي يخصص 1.2 مليار جنيه من مبادرة الصناعة لمستحقات الغاز على شركات السيراميك

استبعاد 50% من قيمة فوائد التأخير المستحقة على المديونية حتى 31 ديسمبر 2019

رنا ممدوح

رصد البنك المركزي المصري، مبلغ 1.2 مليار جنيه لتمويل الدفعات المقدمة المطلوبة من شركات السيراميك والبورسلين لإعادة جدولة مديونياتها لصالح شركات الغاز الطبيعي، في خطوة تهدف إلى تقديم المزيد من الدعم للقطاع الصناعي.

وقرر مجلس إدارة البنك المركزي، في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 فبراير، تخصيص شريحة بقيمة 1.2 مليار جنيه من المبلغ المخصص لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات بسعر عائد 8%، لتمويل الدفعة المقدمة من خلال بنوك التعامل للشركات العاملة في مجال السيراميك والبورسلين التي ترغب في جدولة سداد مديونيات الغاز الطبيعي.

وأوضح البنك المركزي، في خطاب دوري موجه لرؤساء البنوك، أنه سيتم تحويل الدفعة المقدمة مباشرة إلى شركات الغاز الطبيعي، بشرط تقديم الشركات كافة الأوراق الدالة على الاتفاق مع وزارة البترول والثروة المعدنية وشركات الغاز الطبيعي وتحديد قيمة الدفعة المقدمة وكذلك

التأكد من قدرة الشركات على خدمة الدين من خلال التدفقات النقدية المستقبلية

محللون: خفض سعر الغاز أكثر إيجابية على أداء الشركات

استبعاد 50% من قيمة فوائد التأخير المستحقة على مديونية الغاز الطبيعي حتى 31 ديسمبر 2019، والتأكد من قدرة الشركات على خدمة الدين (الأقساط/ الفوائد) من خلال التدفقات النقدية المستقبلية.

إيهاب السعيد العضو المنتدب لشركة أصول للوساطة في الأوراق المالية

وأشار البنك المركزي، إلى أن تخصيص مبلغ من مبادرة 8% لتمويل مستحقات الغاز جاء في ضوء اجتماعات شعبة السيراميك والبورسلين مع وزارة البترول والثروة المعدنية وشركات الغاز الطبيعي، وقرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بإعادة جدولة المديونية القائمة على شركات السيراميك والبورسلين لصالح شركات الغاز الطبيعي على 10 سنوات، بشرط قيام تلك الشركات بسداد دفعة مقدمة بما يعادل نسبة 25% من متأخرات مسحوباته من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى القيمة التقديرية الشهرية حتى مسحوبات 28 فبراير 2021.

محمد أبو باشا نائب رئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس

وتابع: "في ذات السياق وعملًا على مساندة القطاع تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع الشركات الممثلة للشعبة حيث تم الاتفاق على تمويل الدفعة المقدمة المشار إليها وذلك من خلال بنوك التعامل».

وأشار البنك المركزي إلى أن قرار تمويل مستحقات الغاز عبر شريحة مخصصة من مبادرة الصناعة سار اعتبارًا من 15 مارس.

يذكر أن البنك المركزي المصري، سمح باستخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة عبر مبادرة تمويل القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات لسداد مصروفات الكهرباء والغاز والسولار، ضمن حزمة إجراءات مواجهة كورونا.

ورأى محللون أن خفض سعر الغاز للصناعة أكثر تأثيرًا بصورة إيجابية على نتائج أعمال شركات السيراميك والبورسلين.

ورصد البنك المركزي مبلغ 1.2 مليار جنيه لتمويل الدفعات المقدمة المطلوبة من شركات السيراميك والبورسلين لإعادة جدولة مديونياتها لصالح شركات الغاز الطبيعي، في خطوة تهدف إلى تقديم المزيد من الدعم للقطاع الصناعي.

وقال إيهاب السعيد، العضو المنتدب لشركة أصول للوساطة في الأوراق المالية، إن إعادة جدولة مديونية شركات السيراميك المستحقة للغاز محفز إيجابي لتعزيز الإنتاجية.

أضاف السعيد، أن هذا المحفز وقتي التأثير، مشيرًا إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه شركات القطاع ككل لا يكمن في المديونية بقدر ارتفاع سعر الغاز على المصانع.

ورجح، أن يظهر تأثير هذا القرار من خلال تحسن طفيف في المؤشرات المالية عن الربع الأول للعام الجاري.

ومن جانبه توقع محمد أبو باشا، نائب رئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس، أن تشهد أسهم قطاع السيراميك ومواد البناء صعودًا طفيفًا على المدى القصير تأثرًا بالدعم المقدم من البنك المركزي.

واستبعد أبو باشا، أن يتخطى تأثير هذا القرار إلى النتائج المالية للشركات، والمعتمدة بشكل أساسي على أحجام المبيعات والتكلفة وليس المديونية والتي استهدفها المركزي في مبادرته.

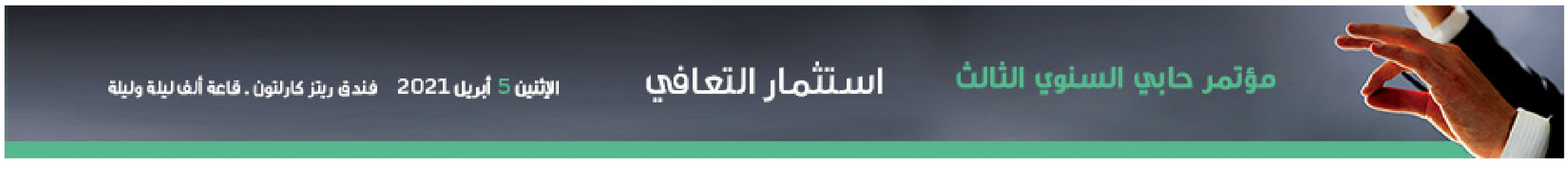

مقترح يقوم على فلسفة ضمان الوحدة للمستحقات

غرفة التطوير العقاري تطالب بتبسيط إجراءات التمويل لإنجاح المبادرة الجديدة

طارق شكري: مبادرة متوسطي الدخل لم تحقق الأهداف المرجوة بسبب تعقد الإجراءات

بكر بهجت

بدأت غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات تجهيز مقترحاتها لتنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن البرنامج الجديد للتمويل العقاري، وفق المهندس طارق شكري، رئيس الغرفة، ورئيس شعبة الاستثمار العقاري.

وأشار شكري في بيان إلى أهمية المبادرة التي تقدم تمويلًا عقاريًا بآجال تصل إلى 30 عامًا بفائدة منخفضة لا تتعدى 3%.

ولفت إلى أن هذا القرار يعزز نشاط السوق العقارية وحل أزمة الفجوة بين القدرة الشرائية وسعر الوحدة السكنية.

وأوضح أن هناك طلبًا حقيقيًا وقويًا في السوق العقارية المصرية ولكن الأزمة تتمثل في عدم تناسب قيمة الوحدة مع القدرة الشرائية للعملاء المستهدفين مع وجود فائدة مرتفعة للتمويل العقاري وهو ما أدى إلى عدم حصول الكثير من المواطنين على الوحدة التي تناسبهم.

ولفت إلى أن هناك زيادة سكانية تتطلب توفير ما لا يقل عن 500 ألف وحدة سكنية كل عام.

وأشار إلى أن مقترح الرئيس يمثل نقلة نوعية للسوق العقارية المصرية مع وجود سعر فائدة مخفض ومغرٍ جدًا لجميع المواطنين للحصول على وحدتهم السكنية.

وتابع: "فمع هذا التوجيه يقوم الرئيس السيسي بحل أزمة الإسكان في مصر وذلك بتملك العميل للوحدة السكنية مقابل قسط تمويل عقاري يعادل القيمة الإيجارية للوحدة".

وأضاف أن هناك مطلبًا مهمًا يجب أن يركز عليه البنك المركزي في تنفيذ توجيه الرئيس؛ لتحقيق الهدف من هذه المبادرة، يتمثل: في تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على التمويل العقاري.

وأشار إلى أن مبادرة البنك المركزي لتمويل متوسطي الدخل والتي تم طرحها في وقت سابق رغم أهميتها إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها نظرًا لتعقد الإجراءات.

ولفت إلى ضرورة توحيد جميع أجهزة الدولة لنشر ثقافة التمويل العقاري لدى المواطنين بمختلف شرائحهم الاقتصادية والسكنية وتعريف المواطن بمزايا التمويل العقاري ودوره في تسهيل الحصول على وحدة سكنية، والتخلص من كل المعلومات المغلوطة حول الحصول على وحدة بقيمة مضاعفة أعلى من قيمتها الحقيقية في حالة الحصول عليها بنظام التمويل العقاري.

وكشف عن إعداد غرفة التطوير العقاري لمقترح حول تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على تمويل عقاري وذلك لتسهيل الحصول على تمويل عقاري، وتقوم هذه الإجراءات على فلسفة أن الوحدة هي الضامن للتمويل العقاري الممنوح للعميل.

وأشار إلى أن مشكلة التسجيل التي كانت إحدى عقبات منح التمويل العقاري تعد غير موجودة في المدن الجديدة التي يوجد بها ضمانة وتسجيل قانوني لكل وحدة، كما يتم حل المشكلة في أنحاء الجمهورية كافة مع إنهاء قانون التسجيل العقاري الذي بدأت الحكومة تعمل عليه حاليًا.

وأكد أن التمويل العقاري وتسهيل إجراءاته الحل الوحيد لاستمرار عمل القطاع العقاري خلال الفترة المقبلة ودعم مشاركته في الخطة التنموية التي تنفذها الدولة حاليًا، بالإضافة إلى الحفاظ على استمرار عمل هذه السوق التي يوفر فرص العمل لنحو 25% من المصريين وتساهم بنحو 20% في الناتج المحلي الإجمالي.

المهندس طارق شكري رئيس الغرفة ورئيس شعبة الاستثمار العقاري

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- صندوق النقد الدولي: الشركات الكبرى أصبحت أكثر هيمنة على السوق أثناء كورونا
- البورصة تتراجع إلى 11222 نقطة بضغط من مبيعات المصريين والأجانب
- العربية: البنك المركزي المصري يطلق التسوية اليومية لتعاملات الأفراد بالدولار في أبريل
- البنك المركزي: تحويلات المصريين بالخارج تقفز إلى 29.6 مليار دولار في 2020 بزيادة 10.5%
- المصرية للاتصالات والاتصالات الليبية يحثان الربط الدولي في خدمات البيانات والصوت